

النموذج القائم: اقتصاد ريعي غير إنتاجي مثقل بالفساد وبعجز مالي وتجاري

خيارات	سياسات مالية	سياسات نقدية	فساد
	<ul style="list-style-type: none">• هدر في الإنفاق العام• جنة ضريبية غير عادلة• جباية غير ضريبية وضرائب مستوردة• إصدار سندات غب الطلب المصرفي	<ul style="list-style-type: none">• فوائد دائنة ومدينة مرتفعة• قطع متحرك حتى عام 1992• تحسن تدريجي لقطع الليرة بدءاً من 1993• قطع ثابت على 1500 ل.ل. منذ 1990	<ul style="list-style-type: none">• فاتورة نفطية وجباية غير فعالة وإخفاق إداري في كهرباء لبنان• تفضيل المصارف التمويل العقاري والاكتتاب بالسندات• على تمويل القطاعات المنتجة• توظيف بالتعاقد في القطاع العام
نتائج	<ul style="list-style-type: none">• إنفاق بغالبية تشغيلية والاستثماري منه غير منتج• توازن مالي أولي وعجز نهائي بقدر قيمة خدمة الدين• مجهود ضريبي لتمويل خدمة الدين المتراكم لدى المصارف	<ul style="list-style-type: none">• تكلفة عالية للرأسمال المنتج• ريع مصرفية من خدمة الدين• تلاعب بالليرة حتى 1992• فارق قطع بين السعر القائم والحقيقي: ضريبة مستورة على الدخل والاستهلاك لصالح المصارف	<ul style="list-style-type: none">• خدمة الدين والكهرباء والرواتب تشكل 80% من الموازنة العامة• تراكم الدين العام والقروض العقارية في موجودات المصارف• غياب التمويل عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية
تداعيات	<ul style="list-style-type: none">• منافسة القطاع العام للقطاع الخاص على مصادر التمويل• تراكم الدين بفعل خدمة الدين• حوافز على سندات الخزينة وفوائد فعلية عليها خيالية	<ul style="list-style-type: none">• انخفاض القدرة الشرائية للدخل• ارتفاع أسعار بفارق القطع• حلقة مفرغة ومطالبات بزيادة أجور إسمية ذات طابع تضخمي• ضرب القدرة التنافسية	<ul style="list-style-type: none">• كرة ثلج جراء تمويل خدمة الدين بالدين وتغطية إنفاق كهرباء لبنان• عجز الميزان التجاري يثقل ميزان المدفوعات• شائعات وضغوط مزعومة على الليرة